

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 8 سبتمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5815)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - قيم التضحية النبيلة في «بيتنا المتوحد» .....

### الإمارات اليوم

03 - الاعتزاز بتضحيات شهداء الوطن .....

### تقارير وتحليلات

04 - زيارة العاهل السعودي لواشنطن.. هل تعيد الزخم للعلاقات الثنائية بين الدولتين؟ .....

05 - تطورات الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية.. قراءة تحليلية .....

06 - هل يدفع الركود الاقتصادي الصين إلى تبني سياسة خارجية أكثر تشدداً تجاه جيرانها؟ .....

### شؤون اقتصادية

07 - مسؤول روسي: العصر الذهبي لأوبك قد ولى .....

### من إصدارات المركز

08 - التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة .....



## قيم التضحية النبيلة في «بيتنا المتوحد»

لقد برهن أبناء شعبنا الأبي من أقصى حي في الفجيرة في شمال الوطن المفدى إلى أقصى حافات مدينة السلع في أقصى الطرف الغربي منه، وهم يلتفون خلف راية القيادة الحكيمة في الدفاع عن القيم النبيلة والمقدسات والأمن الوطني والقومي لدولة الإمارات العربية المتحدة، على أنهم متوحدون أقصى غاية التوحد ومتكاتفون ومتماسكون، كالجبال لا تهزها الرياح، في بيتهم المتوحد، لا ينامون على ضيم ولا يقبلون بالهوان، ولا تغمد سيوفهم إلا بعد أن تتعمد بدماء الشهادة الزكية وإعلان النصر المؤزر بإذن الله تعالى.

نعم لقد برهن أبناء الشعب الإماراتي، وبخاصة، جنود قواتنا المسلحة البواسل، وهم يخوضون معارك الحق والشرف والدفاع المقدس ضمن قوات التحالف العربي، بكل إباء وبطولة وفروسية، أنهم جديرون بدحر عصابات الطغمة الشريرة من الحوثيين وميليشيات حليفهم صالح وتخليص الشعب اليمني الشقيق منهم ومن شرورهم ومخططاتهم الدنيئة في تقسيم الشعب والأرض والدولة ونشر الفوضى والخراب والدمار إلى غير رجعة بعون الله..

لقد عبرت الملحمة الشعرية الأخيرة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، «كلنا جنود للوطن» بأصدق تعبير وأبلغ المعاني وأوفى العبارات عن هذا التلاحم الشعبي النابض بمشاعر الولاء الراسخ والوطنية الصادقة الجياشة مع قيادته الرشيدة، ومع صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة- حفظه الله- في هذه المعركة المقدسة.. معركة إحقاق الحق لدحر الباطل وأذنابه، معركة الدفاع عن حقوق شعب وتاريخ ومصير مشترك واحد.. ضد فئة مارقة، خارجة عن القانون، من عصابات مأجورة مرتزقة من أراذل القوم تعيث في الأرض فساداً.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، في ملحمة الشعرية التاريخية، بوصف صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حفظه الله بقوله: «وَكَلِّنا وَيَأْكَ يا صَفْرُ الصَّقُورِ»، أن أبناء شعب دولة الإمارات العربية المتحدة الأبية سيظلون «معك» لتثبيت موقف الدولة الراسخ وكلمتها في حفظ الأمن والسلام في المنطقة، والدفاع عن الأشقاء ومد يد العون للعالم أجمع، والعمل على نصره الضعيف في كل وقت وحين، حيث يصطفون صفاً واحداً متلاحماً خلف القيادة الرشيدة، هم دوماً رهن إشارتها فداء للوطن، يأتهمرون بالولاء للوطن ما دار الليل والنهار، من أجل إعلاء رايته خفاقة في ميادين الحق والواجب.

لقد اقترب إعلان النصر الحاسم لتدمير ميليشيات الحوثي والمخلوع علي عبدالله صالح التي عاثت في الأرض والديار خراباً وفساداً في اليمن الشقيق، وتسعى لتنفيذ مخططاتها المشبوهة والدنيئة بتعطيل التنمية ونشر الفوضى ووباء الطائفية في أركان المنطقة انطلاقاً من اليمن.. فهذه الطغمة الشريرة من الحوثيين وميليشيات صالح التي لا تزال تصر على تنفيذ عدوانها الغاشم ضد الشعب الأعزل من الأطفال والنساء والشيوخ في قصفها الدموي والوحشي عليهم، سواء في مدن اليمن وأحيائه أو في المدن الحدودية السعودية المتاخمة لليمن، وترفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذ القرار الدولي 2216، وتتنكر لصوت العقل والحكمة والحوار، لا يردعها رادع أخلاقي ولا وازع ديني وإنساني، ولا ينفع معها شيء، سوى الضربات الموجعة والقاضية من قبل جنود قوات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، لتقبرهم في جحورهم ومدافعهم في الدرك الأسفل من مستنقع الهزيمة المنكرة بإذن الله.. فلقد بدأت تلوح في الأفق بشائر النصر.. إنهم يرونه بعيداً ونحن نراه قريباً... «وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ».

## الاعتزاز بتضحيات شهداء الوطن

من تابع قياداتنا وشيوخنا الكرام وهم يتقدمون الصفوف لتقديم واجب العزاء لأسر شهداء القوات المسلحة بالوسائل الأيام الماضية سيتأكد له لماذا يلتف هذا الشعب حول قيادته الرشيدة، ويبادلها كل اعتزاز وتقدير ومودة، فكلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عبرت عن ذلك بوضوح، حيث قال: «إن ذكرى هؤلاء الشهداء الأبطال ستظل خالدة في عقول وقلوب قيادة وشعب الإمارات وفي سجل شرف قواتنا المسلحة الباسلة، وهم مبعث فخر واعتزاز لقياداتهم وشعبهم وذويهم الذين ضحوا بفلذات أكبادهم من أجل إعلاء راية الوطن الغالي ومن أجل رفع راية الاستقرار والسلام في ربوع دول المنطقة وأمن شعوبها»، بينما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، أن جنود الإمارات قدموا صورة حقيقية ومشرفة بشجاعتهم وبسالتهم وقيامهم بواجباتهم الوطنية في نصره الحق والعدل، ونجدة الأشقاء مما يجعلنا نفخر بهم، ونعتز بعطائهم، ونغرسه في نفوس أجيالنا الحالية والمستقبلية. كعادتها دائماً، تقدر القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة تضحيات شهداء الوطن الأبرار من القوات المسلحة، وتضعهم في أنصع صفحات تاريخها، وتحضن أسرهم وذويهم وتقف إلى جانبهم كأسرة واحدة، لأنها تعتبر هؤلاء نماذج ناصعة لقيم التضحية والفداء والانتماء، ينبغي تخليدها في ذاكرة الوطن، وترسيخها في عقول النشء والشباب ليتعلموا كيف يكون حب الوطن فريضة، والدفاع عنه شرف وانتماء.

توصف المؤسسة العسكرية دوماً بأنها مصانع الرجال، لقدرتها على تكريس مفاهيم الولاء والانتماء إلى الوطن، ولدورها البناء في تعزيز قيم إنسانية إيجابية لدى عناصرها مثل الصبر والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية والشجاعة، وتعميق التلاحم بين أبناء الوطن، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الأيام الماضية في حالة التفاعل والتعاطف الكبيرة من جانب أبناء الشعب الإماراتي بمختلف فئاته مع أسر وذوي الشهداء، بل ومطالبة أبناء الوطن بالسماح لهم بالانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الباسلة، ونيل شرف الدفاع عن الوطن والأشقاء، كي يبقى العلم الإماراتي خفاقاً عالياً في ساحات الحق والواجب. وقد لخصت كلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان هذا المعنى بوضوح، حينما قال سموه خلال حديثه مع ذوي الشهداء وأسرهم: «إن صور التلاحم والتعاضد والتآزر التي أبداها أسر الشهداء وذويهم من أمهات وآباء وأشقاء وأبناء، وما عبر عنه شعب الإمارات بأسره في هذا الظرف يكسبنا طمأنينة ويزيدنا ثقة بحاضر هذا الوطن ومستقبله الزاهر».

نعم ثقة وطمأنينة لأن أبناء هذا الوطن يقدمون أرواحهم فداء له، ويبدلون الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عنه، والحفاظ على مكتسباته، وإعلاء مكانته بين الأمم والشعوب. ولا شك في أن الأمر السامي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، في شهر أغسطس الماضي بأن يكون يوم 30 نوفمبر من كل عام يوماً للشهيد، واعتبار هذه المناسبة الوطنية إجازة رسمية على مستوى الدولة، يمثل تكريماً لشهداء الوطن، وإعلاء لقيم الوفاء والعطاء المتجذرة في المجتمع الإماراتي، كما يعد تأكيداً راسخاً على اعتزاز القيادة الرشيدة بتضحيات أبناء الوطن، وحرصها على تخليد هذه التضحيات لتبقى حية في ذاكرة كل إماراتي على مر العصور.



## زيارة العاهل السعودي لواشنطن.. هل تعيد الزخم للعلاقات الثنائية بين الدولتين؟

وصفت وسائل الإعلام السعودية زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى واشنطن مؤخراً بأنها تمثل «شراكة القرن مع الولايات المتحدة»؛ حيث نجحت في ترسيخ الأسس الاستراتيجية للعلاقات الثنائية، كما وضعت خطوطاً عريضة للعمل في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي الإيراني من أجل الاستقرار في المنطقة.



- ثالثاً، على الصعيد الاقتصادي، فتحت الزيارة فرصاً غير مسبوقة لرجال الأعمال الأمريكيين للاستثمار في السعودية قَدَّرت بنحو تريليوني دولار، تشمل 12 قطاعاً، حيث يصل حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاع البنية التحتية للطرق والمواصلات والمناطق الحرة الجديدة إلى نحو 700 مليار دولار. علماً أن الولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للسعودية في المنطقة، وأن المستثمرين الأمريكيين من أكبر المستثمرين فيها. وقُدِّر حجم الاستثمارات الأمريكية التي سيتم ضخها في مجالات التنقيب والتكرير وغيرها في قطاعي النفط والغاز السعوديين بنحو 300 مليار دولار خلال خمس سنوات، علاوة على استثمارات ضخمة في قطاعات أخرى. بجانب ذلك ترتبط الدولتان بعلاقات جيدة في قطاع التعليم، حيث يبلغ عدد الطلاب السعوديين المبتعثين للدراسة في الولايات المتحدة نحو 110 آلاف مبتعث.
  - رابعاً، وقد حرصت زيارة العاهل السعودي أيضاً على إيصال رسالتين إحداهما اقتصادية، وهي تمسك السعودية بسياستها النفطية، في سوق الطاقة بما يوازن بين مصالح المستهلكين والمنتجين. والثانية سياسية، بشأن الأزمة السورية ومفادها أن الحل يمر عبر رحيل الأسد ووضع دستور جديد للبلاد.
- وفي النهاية فإن الانطباع العام لدى المراقبين هو أن هذه الزيارة أسهمت في إعادة تنشيط العلاقات بين الرياض وواشنطن بعد أن مرت بفترات من الفتور خلال السنوات الأخيرة.

زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى له، منذ اعتلائه عرش المملكة، وأول زيارة رسمية له منذ توليه الحكم؛ ما يدل على أهمية الزيارة ليس للسعودية فحسب بل أيضاً للولايات المتحدة التي تدرك أهمية وثقل السعودية في منطقة الخليج والمنطقة العربية. تأتي الزيارة بعد الاتفاق النووي الإيراني في يوليو الماضي، والذي شعرت دول المنطقة بالقلق إزاء نتائجه وتأثيره المحتمل على المنطقة، ولعل أهم ما تمخضت عنه الزيارة في هذا الإطار هو:

- أولاً، تبيد القلق السعودي من الاتفاق، فقد عبر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بقوله، إن السعودية تشعر بالارتياح إزاء تأكيدات الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن الاتفاق النووي، وتعتقد أنه سيسهم في تحقيق أمن واستقرار الشرق الأوسط، ولاسيما بعد تعهد أوباما بأن الاتفاق يمنح إيران من امتلاك سلاح نووي، وينص على عمليات تفتيش للمواقع العسكرية والمشتبه بها، ويتضمن العودة إلى العقوبات سريعاً إذا انتهكت طهران الاتفاق. وكان بن رودس، نائب مستشارة الأمن القومي الأمريكي قد أوضح بالتزامن مع الزيارة، أن واشنطن تعمل مع السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتصدي للمشروع الإيراني بالمنطقة، عبر تبادل استخباراتي وعلى صعيد الدفاع.
- ثانياً، وعلى صعيد التعاون العسكري، فقد تمخضت الزيارة عن إتمام صفقة تسليح بقيمة مليار دولار، بدأت المشاورات بشأنها منذ أشهر بين وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان، ونظيره الأمريكي آشتون كارتر، وتشمل صفقة الأسلحة التي يتوقع موافقة الكونجرس عليها، ذخيرة دقيقة التوجيه وأنظمة أقمار صناعية لتحديد المواقع، وصواريخ لطائرات مقاتلة. علاوة على 600 صاروخ من طراز «باتريوت- 3» المتطورة. وتعكس الصفقة تفهماً أمريكياً لطبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة في المرحلة الراهنة.

## تطورات الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية.. قراءة تحليلية

بالرغم من الموقف الأمريكي المعروف برفضه لأي دور لرئيس النظام السوري بشار الأسد في أية عملية انتقالية سياسية لحل الأزمة السورية في المستقبل، فإن موقف روسيا منه، مازال يصر على ضرورة إشراك الأسد في المستقبل السياسي للبلاد، وهما موقفان من شأنهما إبقاء الصراع الدائر هناك، أو الاتجاه نحو إمكانية التقسيم لحل الصراع في البلاد.



لنظيره وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عندما عبر عن قلق بلاده من التقارير التي تفيد بوجود تعزيزات عسكرية روسية في سوريا، والذي يفاقم الحرب في سوريا، بحسب الخارجية الأمريكية.

لكن يبدو، أن الموقف الروسي ومن أجل تهدئة المعارضين لموقفه من النظام السوري، عاد مرة أخرى على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يؤكد بقوله «إننا ندرك ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، ونجري العمل في هذا الاتجاه مع شركائنا في سوريا»، مشيراً إلى أن بشار الأسد يؤيد ذلك أيضاً، وهو مستعد لإجراء انتخابات برلمانية وإقامة اتصالات مع «المعارضة البناءة». وفي التصريح نفسه، سعى بوتين إلى إشراك النظام السوري في مبادرته لتشكيل تحالف إقليمي واسع لمواجهة الإرهاب، مع كل من الولايات المتحدة وتركيا ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية، وشركاء آخرين لم يسمهم، حيث يصر بوتين على أن أزمة اللاجئين السوريين، ليست بسبب النظام، بل بسبب داعش، في موقف فسره مراقبون أن موسكو تريد أن ينسق التحالف -الذي تقوده الولايات المتحدة وينفذ ضربات جوية ضد داعش- عملياته على الأرض بالتنسيق مع الجيشين السوري والعراقي، وفصائل «المعارضة المعتدلة» وأيضاً مع القوات الكردية، وهو ما أثار تساؤلات، من قبيل: هل هذا الموقف لدعم النظام وتجاهل اتفاق «جنيف 1»؟

بالرغم من أن ثمة تقديرات بأن قوات المعارضة السورية المعتدلة سيكون بإمكانها فرض واقع جديد على الأرض، وتحقيق مكاسب لوجستية تجبر رأس النظام السوري للانصياع إلى التخلي عن السلطة والبدء بعملية انتقال سياسي متكافئ، إلا أن هناك تقديرات أخرى ترى أنه كلما تبدت في الأفق مظاهر ضعف بقوى النظام واقتربه من الانهيار، هبت موسكو وطهران لدعمه بتجهيزات ومعدات عسكرية متقدمة، فضلاً عن تلقيه دعماً بالعناصر المقاتلة من الميليشيات الشيعية اللبنانية والعراقية والحرس الثوري الإيراني، ما يضعف فرص إطاحته.

وبسبب تحفظ واشنطن من تدريب وتسليح المعارضة السورية المعتدلة، بالشكل الذي يقلب الموازين لصالحها، فإنها تصر في المقابل، على أن الحل العسكري لن يجدي شيئاً، وبخاصة أن جون كيري وزير الخارجية الأمريكي يردد دائماً أنه «ليس هناك حل عسكري للصراع في سوريا ولا بد من انتقال سياسي هناك»، وهو ما يزيد من ضبابية المشهد ويثير التساؤلات، من قبيل: هل تعني بواطن الموقف الأمريكي إشراك الأسد في الحل السياسي بحيث يكون له دور في عملية الانتقال السياسي؟ أم إجراء انتخابات برلمانية لإبعاد الأسد عن الحكم؟ أم أن المتغيرات السياسية والأمنية ودخول داعش على خط الأزمة فرضاً واقعاً جديداً محوره التقسيم الديموغرافي للبلاد؟

يبدو أن الموقف الروسي ينبع من اعتقادهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجريد سوريا من أية قاعدة عسكرية روسية، والمقصود هنا قاعدة طرطوس الروسية الاستراتيجية، ولذلك يعد الروس المساس بالنظام السوري خطأً أحمر، وكلما حققت المعارضة مكاسب على حساب النظام، كما حصل في الشهور الأخيرة، كلما ضخت موسكو وإيران المزيد من الدعم العسكري والمالي إلى النظام، وهذا ما أبلغه جون كيري يوم السبت الماضي

## هل يدفع الركود الاقتصادي الصين إلى تبني سياسة خارجية أكثر تشدداً تجاه جيرانها؟

أوضح تيد جالين كاربنتر الباحث في الدراسات السياسية والدفاعية في «معهد كاتو» في مقال له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» أن الاهتمام العالمي تركز على الانخفاض في بورصة شنغهاي، كما أن هناك أدلة متزايدة على أن النمو الاقتصادي في الصين يتباطأ بشكل كبير.

حرب، وتتمثل هذه القضايا في: أولاً قضية بحر الصين الجنوبي. زعمت الصين ملكيتها لنحو 90% من تلك المساحة البحرية. وتؤكد مزاعمها من خلال الدوريات البحرية والجوية وإنشاء الجزر الصناعية التي أدخلتها



أشار الباحث إلى أنه وقبل ظهور الأزمة الحالية، اعتقد بعض الخبراء في الخارج أن المسؤولين الصينيين قاموا بتضخيم النتائج، وإظهار أن الأداء الاقتصادي أقوى مما هو عليه في الواقع. وإذا كانت الصين تترنح الآن

في خلافات حادة مع جيرانها مثل فيتنام والفلبين، إضافة إلى القوى البحرية العالمية مثل الولايات المتحدة التي تعارض أي مظهر من مظاهر السيطرة الصينية على بحر الصين الجنوبي والممرات البحرية التجارية الحيوية التي تمر عبره. والآن فإن الظروف مهيئة لحصول مواجهة، حيث يصر القادة الصينيون على مزاعمهم التاريخية في المنطقة، وهذا الموقف يلقي دعماً محلياً كبيراً؛ لأنه يذكر بالفترة الطويلة من الضعف التي شهدتها الصين في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وثانياً قضية تايوان. تدعي الصين بأن تايوان جزء منها وتعارض الدعوات التايوانية للاستقلال. ورجح الكاتب احتمالات تصاعد المواجهة في ضوء استطلاعات الرأي في تايوان التي تشير إلى احتمالات تولي مرشح الحزب التقدمي الديمقراطي المؤيد للاستقلال زعامة تايوان. أما القضية الثالثة فتتعلق ببحر الصين الشرقي، حيث تصر الصين على مزاعمها في جزر (دياويو - سينكاكو) التي تخضع للسيطرة اليابانية، وأصبح الغضب الصيني تجاه اليابان واضحاً واكتسب دعماً شعبياً من خلال أعمال الشغب المناهضة لليابان ومهاجمة المحال والمركبات اليابانية في المدن الصينية.

ودعا الكاتب في ختام المقال الولايات المتحدة وحلفائها إلى التعامل الحذر مع الصين في هذه القضايا الثلاث، وعدم ممارسة الضغوط على القادة الصينيين وتوفير المزيد من الحوافز لهم لصرف أنظار الصينيين عن القضايا السياسية الخارجية.

على شفير الركود الاقتصادي، فإن القادة الصينيين بحاجة إلى الحوافز السياسية التي ستصرف أنظار الشعب الصيني عن القضايا الخارجية، فالعواقب الاقتصادية المحتملة للتباطؤ الشديد في الاقتصاد الصيني ستكون ضارة للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية، وقد تلجأ الحكومات لإثارة أزمة سياسية خارجية عندما تجد نفسها محاصرة ومعرضة للضغوط في محاولة منها لصرف أنظار الجمهور الساخط.

ولفت الكاتب النظر إلى أن الاتفاق الضمني المعمول به في الصين منذ بداية الإصلاحات الموجهة للسوق أواخر سبعينيات القرن الماضي، يوضح أنه إن لم يطعن الشعب في الموقف السياسي السائد للحزب الشيوعي، فإن الحزب سيوفر مستوى مرتفعاً من المعيشة للشعب. وتذكر الأحداث الدموية التي وقعت في ساحة تيانانمين عام 1989 بما سيحدث حال تم الطعن في موقف الحزب. ومن غير المؤكد ماذا سيحدث إن لم يعد الحزب محافظاً على الالتزام بوفائه بوعوده تجاه الشعب، ومن المرجح أن تطفو درجة خطيرة من السخط العام على السطح. ومن المحتمل أن تمتنع بكين عن افتعال أزمة سياسية خارجية، لأن الاقتصاد الصيني يعتمد بشكل كبير على أسواق التصدير، وبالتالي فإن إثارة أية مشكلات قد تعرض تلك الأسواق للخطر. لكن ورغم ذلك، فإن الحاجة للحفاظ على الوحدة الوطنية وتعزيزها، وصرف أنظار الشعب عن الأزمات الاقتصادية المتصاعدة قد تدفع القادة الصينيين إلى تبني سياسات متشددة جداً في ثلاث قضايا، وبالتالي قد تؤدي إلى نشوب





## مسؤول روسي: العصر الذهبي لأوبك قد ولى

العالمية قد استعادت توازنها الآن»، في إشارة منه إلى قرار «أوبك» في نوفمبر 2014، الذي قضى بالإبقاء على الإنتاج مرتفعاً قرب مستويات قياسية لحماية حصتها في السوق بدلاً من دعم الأسعار. وقد تراجعت أسعار النفط العالمية عن مستوى 50 دولاراً للبرميل، منذ ذروتها في يونيو 2014، وذلك بسبب وصول الإنتاج العالمي إلى مستويات قياسية تفوق الاستهلاك، وفق سبتشين، الذي أضاف أن أسواق النفط العالمية تحتاج إلى متوسط سعر يبلغ 70 دولاراً للبرميل كي تستعيد توازنها من جديد.



قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية الكبرى «روسنفت» إن العصر الذهبي لمنظمة الدول المصدرة للبتترول (أوبك) الذي كانت تحافظ فيه على توازن أسواق النفط العالمية قد انتهى حين قررت المجموعة عدم خفض الإنتاج في شهر نوفمبر الماضي لوقف تهاوي الأسعار. وقال إيجور سبتشين خلال ملتقى للمتعاملين في السلع الأولية نظمته صحيفة «فايننشال تايمز» في سنغافورة أمس الاثنين «العصر الذهبي لهذه المنظمة قد ولى.» وأضاف «لو أنه جرى الالتزام بحصص (الإنتاج) لكانت أسواق النفط

### كوريا الجنوبية تشتري خام البصرة الخفيف للاحتياطي الاستراتيجي

أظهرت بيانات من «شركة النفط الوطنية» الكورية الجنوبية أن سول اشترت 611 ألف برميل من النفط الخام لتعزيز احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، وصل منها 511 ألف برميل بنهاية يونيو الماضي، بينما ستصل الكمية المتبقية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر المقبل. وقال تشو يانج جون المتحدث باسم الشركة المملوكة للحكومة الكورية الجنوبية



إن الكمية بأكملها من خام البصرة الخفيف مؤكدةً البيانات التي جاءت في بيان لأحد أعضاء البرلمان أمس الاثنين. وقال تشو «هذا الاحتياطي الاستراتيجي يتم بناؤه عادة للطوارئ من أجل إنتاج المنتجات النفطية وخام البصرة العراقي الخفيف مناسب جداً لمنشآت التكرير الكورية الجنوبية.» وأشار إلى أن شركة النفط الوطنية الكورية استوردت العام الماضي 545 ألف برميل من خام البصرة الخفيف أيضاً لاحتياطياتها الاستراتيجية. ووفق بيانات الشركة تم تخزين 92.5 مليون برميل كاحتياطي استراتيجي بنهاية يوليو الماضي بينما تم تخزين 24.5 مليون برميل من خلال عقود تأجير تجاري. ويخطط العراق لتصدير مليوني برميل يومياً من خام البصرة الخفيف في سبتمبر المقبل.

### توقعات بتحول فائض الموازنة القطرية إلى عجز

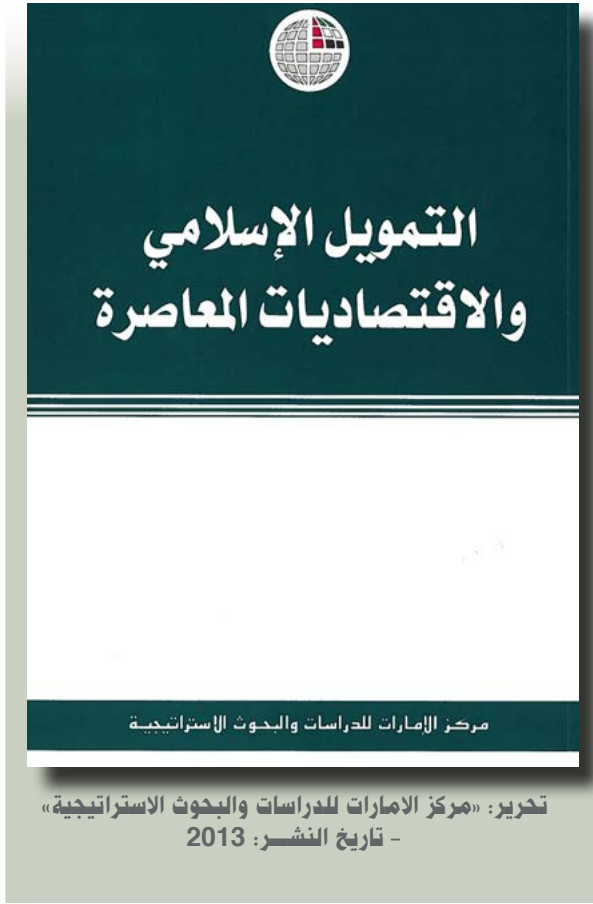


نقلت قناة «سي إن بي سي عربية» عن إبراهيم إبراهيم عضو مجلس إدارة «شركة قطر للبتترول» قوله «مع بقاء أسعار

«خام أوبك» تحوم في منطقة 50 دولاراً للبرميل حتى نهاية العام، فالتوقعات بفائض مالي في الموازنة القطرية سيتبخر تلقائياً، بل سيتحول إلى عجز محقق يتراوح بين 20-24 مليار ريال قطري، بالنظر الى انخفاض أسعار المبيع عن السعر التأشير للبرميل في الموازنة بنحو 13.8 دولار، وبالتالي تراجع الإيرادات البترولية لما يصل إلى 29 مليار ريال. كما نقلت القناة عن عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ «مصرف قطر المركزي» قوله «قطر التي حددت سعر برميل النفط في موازنتها التكميلية للعام 2015 بـ 65 دولار للبرميل، تدرس خيارات سد العجز المرتقب في الموازنة، وقد تجد في إصدار سندات سيادية خياراً جيداً، ولاسيما أنها تمتلك تصنيفاً ائتمانياً عالياً، يمنحها ميزة تفضيلية، تستطيع من خلالها ضبط وترشيد الإنفاق المقدر بنحو 164 مليار ريال، ويجعلها بغنى عن تسهيل أي من استثماراتها الخارجية .»



## التمويل الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة



هذا الكتاب نتاج ندوة علمية عقدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بالتعاون مع مرصد الدراسات الجيوسياسية-باريس، وذلك في مدينة أبوظبي بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير عام 2012. وناقشت فصول الكتاب، التمويل الإسلامي ودوره المتنامي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لحياتنا المعاصرة. وفي الكتاب، أثارت مجموعة من الخبراء تساؤلات حول الآثار الكارثية للأزمة المالية العالمية وجدوى الاعتماد العالمي بصورة كلية على نظام «التمويل الرأسمالي التقليدي»، الذي أثبت عدم جدارته، إثر انهيار كثير من المؤسسات المصرفية والمالية الكبرى في غضون أشهر معدودة، منذ بداية الأزمة عام 2008، بينما تعرضت مؤسسات أخرى - بدرجات متفاوتة - لمخاطر الإفلاس، أو الخسائر الفادحة، أو تزايد أعباء المديونية.

وقد بين الخبراء الركائز الأساسية التي جعلت المؤسسات المصرفية والمالية المعتمدة على نظام «التمويل الإسلامي» تصمد في وجه إعصار الأزمة لتصبح الأقل تضرراً، ما أثار فضول الفاعلين الاقتصاديين للتعرف إلى هذا النظام ومبادئه وتطبيقاته على المستوى العالمي في السنوات القليلة الماضية، برغم أن المصارف العاملة بهذا النظام تعمل بنجاح، على نطاق واسع، منذ سبعينيات القرن العشرين.

وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بنظام التمويل الإسلامي، وتقويمه؛ بوصفه نظاماً مالياً بديلاً والطلب عليه في العالم الإسلامي وخارجه، بعد ما بينت آثار الأزمة المالية العالمية أن المؤسسات المصرفية والمالية المعتمدة على هذا، كانت الأقل تضرراً؛ وهو ما قاد كثيراً من المؤسسات المالية إلى التعرف إلى هذا النظام ومبادئه، وآلياته، وأدواته العملية، وتطبيقاته على المستوى العالمي.

وخلال العقد الأخير تزايدت فاعلية التمويل الإسلامي بشكل ملحوظ؛ حتى أصبح يمثل عام 2011، أكثر من 200 مؤسسة مالية عملاقة تتداول أكثر من تريليون دولار، مع معدل نمو يصل إلى 15% سنوياً. وبعد أن كان يتركز، ردهاً من الزمن، في نطاق سوق قوامها أكثر من مليار ونصف مليار من المسلمين، أصبح النظام المالي الإسلامي مثار اهتمام كثير من فاعليات العالم بأسره. واليوم، أصبح في مقدور مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية، وبيت التمويل الكويتي، وماي بنك الإسلامي في ماليزيا، منافسة المؤسسات المالية الغربية؛ من

أمثال: باركليز بنك Barclays Bank، وبنك إتش إس بي سي HSBC، ودوتشيه بنك Deutsche Bank.

غالباً ما يؤدي الفهم الخاطئ للإسلام، وأحياناً بعض العداء في الغرب، إلى إطلاق صور سلبية حوله، ومنها مقولات تؤكد أن الإسلام غير قابل للتطور والاستجابة لحاجات العصر، لكن العكس يتضح من خلال دينامية التمويل الإسلامي ومدى مواءمتها للعصر؛ فقد بينت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، العيوب الأيدولوجية والتطبيقية للنظام النقدي العالمي الذي أغفل البعد الإنساني في الاقتصاد؛ ما جعل بعض الناس يتساءلون عن ضرورة التوفيق بين البحث عن الربح، مع مراعاة البعد الإنساني في النظام الاقتصادي.

ويقوم مبدأ التمويل الإسلامي على مراعاة مصالح جميع الأطراف المتعاقدين؛ مؤسسات وأفراداً؛ حيث يؤسس لشراكة بينهم، ويسد أبواب الضرر والمخاطرة في المعاملات والمشروعات، ويؤكد ضرورة ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي وبأصول قائمة، كما يقوم على أساس مبدأ تقاسم الخسائر

لا يتجاوز نحو 1% فقط من حجم العمليات المصرفية والمالية العالمية.

يواجه التمويل الإسلامي تحديات كبيرة في طريقه إلى الاندماج عالمياً، وعليه أن يتعامل وإياها، وأن يجد لها حلولاً عصرية لمواصلة نموه عالمياً. ويُمثّل كثير من تلك التحديات بالعمل على تفعيل دور الرقابة التي تقوم بها المجالس الداخلية ومجالس الرقابة الشرعية، في ضوء المبادئ والممارسات المثلى الخاصة بحوكمة الشركات، كما أنه سيكون من الجيد أن تسعى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد مخصصات منتظمة للبحث والتطوير؛ فالجهود الموجهة نحو تطوير منتجات محدّدة، هي جهود محدودة، وهناك مسألة أخرى يجب أن يتناولها القطاع، وهي تتعلق بالاتصال والعلاقات العامة، فهناك تصورات سلبية حول التمويل الإسلامي؛ ولذا فهو بحاجة إلى صوغ آفاقه المستقبلية وإنجازاته وطموحاته بطرائق مرضية وجذابة، وفي مختلف الميادين.

يكمن الخطر الرئيسي الذي يتهدد المصارف الإسلامية في الاعتقاد السائد، خطأً كان أو صواباً، بأن عملاء هذه المصارف لا يعتقدون أن نشاطاتها تتوافق بشكل كافٍ والمبادئ التي استندت إليها. وفي هذا الصدد، فإن المنتجات المالية الإسلامية لا تنطوي على مقاصد دينية كغيرها من أحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن ثم فقد أمست مدعاة للقلق، وتأتي في صدارة المخاوف الاجتماعية.

وهناك من يتساءل أيضاً عما إذا كان التمويل الإسلامي إسلامياً حقاً، أو - بعبارة أخرى - عما إذا كان «واجهته» فقط، أقامتها آلية تسويق غريبة المنشأ، وتمت «أسلمته» لهذا الغرض؛ ومن هنا، بات من المستحسن والضروري اللجوء إلى التقنين والتوحيد القياسي، وخاصة حين صارت هذه السوق تتجه صوب العولمة. ونظراً إلى التعقيدات التي تواجهها المصارف الإسلامية في أسواق المال العالمية، فإن نشاطاتها المصرفية مازالت تُركّز أساساً في الأسواق الداخلية للدول العربية والإسلامية. ويشكل هذا الوضع تحدياً حقيقياً للمصارف الإسلامية، في ظل انفتاح الأسواق والعولمة ومحاولات منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة في قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية. وفي سبيل الاندماج في هذا التوجه العالمي الجديد، والبحث عن موقع متقدم، فإن التمويل الإسلامي بحاجة إلى المزيد من المرونة في الفتاوى المتعلقة بالتعامل في أسواق المال الدولية، وإلا فإن نظام التمويل الإسلامي سوف يبقى مقصوراً على عدد محدود من الدول.

والأرباح. يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من الأسس والأصول الأخلاقية التي تتيح الاستجابة للحاجات المالية، وإصلاح الأخلاق في عالم مالي نالت من هيئته وسمعته الأزمات والكوارث؛ وهو ما مكن من إدخال تطبيقات التمويل الإسلامي في دول غربية لها تاريخ عريق في نظام التمويل التقليدي؛ مثل: بريطانيا وأمريكا وفرنسا. وعلى الرغم من المشكلات التنظيمية والمواقف الراضية أحياناً على المستوى السياسي، فإن التمويل الإسلامي تزداد جاذبيته في أوروبا.

إن التمويل الإسلامي - على الرغم من نسبه الضئيلة في حجم العمليات المصرفية عالمياً - فإنه ينمو بشكل مطرد؛ حتى خارج دول العالم الإسلامي؛ حيث يلاحظ أن ما يفوق 70 دولة حالياً تتوافر فيها منافذ للتمويل الإسلامي، في الوقت الذي تضم منظمة التعاون الإسلامي في عضويتها 57 دولة فقط؛ بما يدل على زيادة الاهتمام به خارج العالم الإسلامي. ويُنتظر استمرار هذا التوجه في التصاعد مستقبلاً؛ حيث تُظهر التقديرات الحديثة لبعض البنوك العالمية، تحقيق الأصول الإسلامية لنمو بنحو 25% سنوياً على المستوى العالمي في المستقبل القريب.

تقف مجموعة من الأسباب خلف النمو المطرد للتمويل الإسلامي؛ يأتي في طليعتها تنامي السيولة في سوق مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ في ضوء زيادة أسعار النفط، وتوافر منتجات التمويل الإسلامي، والقبول من جانب السوق، والالتزام الديني. ولعل الأمر المثير للاهتمام، يُمثل بأن نمو هذا القطاع، تم في الدول الإسلامية وغير الإسلامية بدرجة واحدة. وفي بعض الحالات جاءت الدول غير الإسلامية في الطليعة، من حيث تطوير المنتجات، وتعديل القوانين؛ لتوفير فرص متكافئة أمام منتجات التمويل الإسلامي.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة، رائدة عالمياً في قطاع التمويل الإسلامي؛ حيث مضى على تأسيس أول مصرف إسلامي فيها، ما يقرب من أربعة عقود. وتستحوذ المصارف الإسلامية على 20% من إجمالي العمل المصرفي بالإمارات، مقابل 80% للمصارف التجارية، أما في المملكة العربية السعودية، فإن المصارف الإسلامية تستحوذ على 10% فقط من إجمالي العمل المصرفي، مقابل 90% للمصارف التقليدية؛ وفق بيانات بداية عام 2012.

وبرغم تزايد حجم هذا القطاع وانتشاره عالمياً وتطوير عملياته وأدواته، فإن حجم إسهامه يبقى في عمليات التمويل العالمية قليلاً حتى الآن؛ إذا ما قورن بنظام التمويل التقليدي؛ حيث إن حجم عمليات المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية